

تاريخ جامعة الدول العربية

الشيخ طه الوحي "بيروت"

هذه المرة لم تعتمد على موظفيها العاديين في البلاد العربية امثال السير هنري مكماهون ، وانما كلفت وزير خارجيتها بالذات ، المستر انطوني ايدن ، باطلاق تصريح سياسي قال فيه :

« لقد خطا العالم العربي خطوات واسعة في طريق الرقي، وهو يطمح الآن الى تحقيق نوع من الوحدة يجعل منه عالما متماسكا، ويرجو ان تساعد بريطانيا العظمى في بلوغ هذا الهدف . ويسرني ان اعلن باسم حكومة صاحب الجلالة من ترحيب بريطانيا بهذه الخطوة وعن استعدادها لمساعدة القائلين بها حالما تتوفر لديها الادلة على تأييد الراي العام العربي لها » .

غير انه بالرغم من المكانة الرسمية التي يتمتع بها المستر ايدن في حكومته ، فان تصريحه المثير لم يحدث اثره المطلوب في نفوس القادة العرب . لان هؤلاء كانوا ما يزالون غير مقتنعين بقوة الحلفاء ولا بسلامة موقفهم العسكري ، من جهة ، ومن جهة اخرى ، فان العرب على مختلف اوساطهم كانوا غير مؤمنين بصديق نوايا الانكليز الذي سبق لهم ، اثناء الحرب العالمية الاولى ، ان تنكروا لوعودهم وعهودهم التي اسرفوا في اغداقها على الشريف حسين ، امير مكة ، حين استدعوه للثورة على دولة الخلافة العثمانية الاسلامية . فلما انتصروا على اعدائهم ، لم يتورعوا عن اعتقاله في جزيرة قبرص ، واحتلال الشرق العربي وتقسيم بلاده فيما بينهم وبين حلفائهم الفرنسيين على ما هو معروف ، ولا دامي لتكراره في هذه المناسبة .

كان عام 1941 بالنسبة للحلفاء مشحونا بالمفاجآت والمتاعب . وفي اثنائه احرزت قوات الالمان انتصارات عسكرية ساحقة على اكثر الجبهات الحربية سواء في اوربا حيث سقطت فرنسا صريعة تحت اقدام الفزاة وتفشت قوات المحور بقيادة رومل على طول شمال افريقيا حتى الحدود المصرية، وبدا للناس في كل مكان ان هتلر سيصبح سيد العالم بلا منازع .

وقد ادى هذا الوضع العالمي الى تحريك المشاعر القومية في بلاد الشرق العربي فقامت الاوساط الوطنية المتحمسة باثارة الجماهير للانقضاض على السلطات الحليفة باساليب مختلفة ، بنفت احيانا حد الحركات المسلحة ، كما حدث مثلا في العراق حيث اعلن الجيش العراقي الحرب بصورة رسمية على القوات البريطانية التي كانت ترابط في البلاد ، واستولى على السلطة بعد ان اضطر الوصي على العرش وحكومته للهرب من العاصمة بغداد والاعتصام في البصرة تحت حماية القوات الانجليزية التي كانت صارتها البحرية قريبة منها .

وعلى الرغم من ان الجيوش الحليفة كانت ولا تزال قادرة على اخماد كل حركة محلية تقوم ضدها، بل هي اخمدتها بالفعل ، بالرغم من ذلك فان الحكومة البريطانية وجدت ان من مصلحتها يومئذ معالجة المواطنين الوطنية عند العرب بالتي هي احسن ، فلجأت الى نفس الاساليب التي سبق لها ان اتبعتها في الحرب العالمية الاولى (1914 - 1918) بيد انها في

وكان تصريح المستر انطوني ايدن الاول بتاريخ 29 ايار 1941 . وفي 24 شباط سنة 1943 جاء ايدن بتصريح جديد ، كرر فيه ما كان قد عرضة في السابق من بلل خدمات بريطانية لمساعدة العرب على تحقيق امانيهم في الاتحاد والتحرر ، وذلك في معرض رده على سؤال وجه اليه من قبل احد اعضاء مجلس العموم البريطاني .

ويبدو ان الظروف في سنة 1943 كانت ، بالنسبة للحلفاء افضل منها في سنة 1941 . نظرا لتحول الموقف العسكري بوجه عام الى صالحهم ، فاستقبل ساسة العرب التصريح الانجليزي الثاني بروح ايجابية ، رغبة منهم في الافادة من هذا العرض البريطاني ، الذي بدا لهم وكأنه فرصة ذهبية ، لا يجوز تفويتها على امتهم ولا سيما وان الحلفاء في ذلك الحين ، ارادوا تبديد الشكوك فيما يقولونه ، فانتهزوا فرصة انسحاب قوات المحور وفي جملتها قوات حكومة فيشي التابعة لهم ، من منطقة الشرق الاوسط ، فاعلن ديفول ، رئيس الحكومة الفرنسية المؤقتة اعترافه باستقلال سورية ولبنان ، كما اعلن الانجليز عزيمتهم على الاعتراف باستقلال امارة شرق الاردن فيما بعد .

وبالفعل كان اول رد فعل لتجاوب العرب مع المبادرة البريطانية جاء من قبل الامير عبد الله بن الحسين حاكم شرق الاردن الذي كان اول من اعرب عن استجابته لتصريح ايدن ، معلنا بان العرب سيجتمعون حالا ، لدراسة التصريح المذكور ، والتصرف على ضوء ما تضمنه من عروض ووعود .

وكان الامير عبد الله يرى ان الظرف اصبح ملائما للعمل على تحقيق حلمه في ايمت مملكة له تضم البلاد السورية في جميع اجزائها التي اقتسمها الحلفاء فيما بينهم بعد الاحتلال الذي فرضوه عليها في اعقاب الحرب العالمية الاولى . فوجه مذكرة الى الحكومة الانجليزية يشاؤها فيها الغاء الانتداب من شرق الاردن اسوة بالاقطار السورية الاخرى ليتمكن من السعي مع تلك الاقطار للوحدة تمهيدا للملك الذي يطمح به . وايد الامير مذكرته هذه بان ارسل معها صورة عن قرار اتخذه مجلس الوزراء الاردني بتاريخ اول تموز سنة 1941 جاء فيه :

... « ان التصريح البريطاني الاخير على لسان المستر ايدن اولا ، ولسان السير مايلز لمبسون

ثانيا ، وكذلك تصريح فرنسا الحرة على لسان الجنرال كاترو . قد قوبلا بالاعتباط والشكر من حكومة سموكم واتاحا لها ، على ضوءها ان تدرس الموقف السياسي الحاضر في البلاد التي تتألف من سورية ولبنان وشرق الاردن وفلسطين ، وتمثل المجموعة السورية العراقية التاريخية ، وانها لترحب اجمل ترحيب بهذين التصريحين وتسجلهما وتعتبرهما اعترافا بجدارة البلاد السورية بالاستقلال والوحدة ، ودليلا على تقدير بريطانيا العظمى وفرنسا الحرة للمنافع المشتركة التي يمكن ان يضمنها استقلال البلاد العربية السورية ووحدتها للدولتين الحليفتين وللعرب انفسهم سواء في ايام السلم او ايام الحرب . وبناء على هذا الرأي ترى (اي الحكومة الاردنية) ان تتفضلوا وتسمحوا لها بالاتصال بالحكومات المشار اليها والتعاون واياها على العمل لتحقيق الغايات الالفة وجمع الكلمة وتوحيد الرأي العام ، وانها تستند في اقتراحها هذا الى الامور الآتية :

تضمن تصريح المستر ايدن ان الحكومة البريطانية عظيمة العطف على قضية الاستقلال السوري وانها مستعدة لتأييد السعي الذي يبذله فريق من زعماء العرب لايجاد نوع من الوحدة العربية .. وان ذلك ليعد اكبر تأييد من الحكومة البريطانية واعظم عطف منها على القضية العربية .

ثم تضمن قرار الحكومة الاردنية ، النقاط التي رواها مبررة لما جاء فيه .

على ان الحكومة البريطانية استقبلت مذكرة الامير عبد الله وقرار حكومته بفتور ملحوظ وكلفت معتمدها في الاردن بالجواب عليه في مذكرة جاء فيها :

« .. ان نخامة المندوب السامي (بفلسطين) قد احال الامر الى حكومة جلالتة .. واورر الي بان ابلغ سموكم رد حكومته بالنص التالي :

« ان المثل الاعلى للوحدة العربية والاستقلال هو مستحوذ على عطف حكومة جلالتة التام ، على ان القضية يرجع امرها الى تبصر العرب انفسهم ، عندما يكون الميدان اكثر جلاء مما هو عليه في الوقت الحاضر . اما فيما يتعلق بالقرار الموجود قيد النظر ، فان حكومة جلالتة تلزم رايها التاكيد ان كل تقارب من الحكومة السورية او من اية حكومة اخرى من الحكومات ، كالتى تضمها حكومة شرق الاردن

نصب عنها ينبغي ارجاؤه ريثما تغدو الحالة اكثر استقرارا » .

ولم تكن استجابة الامير عبد الله هي الوحيدة التي قوبل بها تصريح ايدن من قبل العرب ، بل ان نوري السعيد قام بدوره بتقديم مذكرة عرفت يومها « بالكتاب الأزرق » الى المستر كيزي وزير الدولة البريطانية في الشرق الاوسط ، وقد امرت هذه المذكرة من ترحيب العراق بالمبادرة الانجليزية التي وردت على لسان المستر ايدن . .

بيان مصطفى النحاس باشا

ان البيانات التي اصدرها المسؤولون في الاردن والمراق لم تترك اي صدى في الدوائر العربية الاخرى لان الوضع السياسي في كلتا الدولتين المذكورتين لم يكن يحظى بتأييد هذه الدوائر ولا برضاها ، فانجبت الانظار الى مصر كبرى الدول العربية . وفي غضون اسابيع قلائل تناقلت وكالات الانباء ان مصطفى النحاس باشا ، رئيس الحكومة المصرية كلف وزير العدل في حكومته ، المرحوم صبري ابو غنم باشا بان يلقي يوم 30 اذار سنة 1943 ، باسمه وبصفة رسمية ، البيان التالي :

« انني من قديم معنى بأحوال الاسم العربية والمعاونة على تحقيق آمالها في الحرية والاستقلال ، سواء في ذلك ، اكنث في الحكم ام خارج الحكم ، وقد خطوت في ذلك خطوات واسعة ، صادفها التوفيق بان اتجه نظام الحكم في بعض الاقطار العربية الاتجاه السليم الصحيح . ومنذ اعلن المستر ايدن تصريحه فكرت فيه طويلا ، وقد رأيت ان الطريقة المثلى التي يمكن ان توصل الى غاية مرضية ، هي ان تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية ، وانتهيت من دراستي الى انه يحسن بالحكومة المصرية ان تسادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، فتبدا باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمي اليه من آمال كل على حدها ، ثم تبدل جهودها للتوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، ثم تدوهم بعد ذلك الى مصر معا في اجتماع ودي لهذا الغرض ، حتى يبدأ المسمى للوحدة العربية كجبهة متحدة بالفعل ، فاذا ما تم التفاهم او كاد ، وجب ان يعقد في مصر مؤتمر برياسة الحكومة المصرية لاكمال بحث الموضوع واتخاذ ما يراه المؤتمر من القرارات محققا ما تنشده الامم العربية . »

ويمكن تفسير هذا الموقف السريع والحاسم الذي بادر الى اتخاذه مصطفى النحاس باشا من تصريح المستر ايدن ، بان مصر ارادت ان تدخل الى الحركة العربية من بابها الواسع ، وان يكون لها في هذه الحركة الدور الرئيسي الفعال ، فلا تترك ، لا للامير عبد الله ولا لنوري السعيد الاستقلال باخذ المبادرة في توجيه النشاط العربي سواء من الناحية القومية او من الناحية الرسمية ، وهذا ما يعنيه بالفعل ، تركيز بيان النحاس باشا على ان تتولى مصر بالذات الدعوة لعقد المؤتمر العربي في اراضيها وبرئاسة رئيس حكومتها دون سواء .

ونظرا لمكانة مصر في العالم العربي وفعاليتها في الميدان الدولي العالمي ، فان بيان النحاس باشا احدث تأثيره السريع لدى المحافل العربية ، فاستجابت له الحكومات العربية على الفور وكان اول المستجيبين الحكومة العراقية فاوفدت وزير داخليتها المرحوم تحسين العسكري ومعه جميل المدفعي احد رؤساء الحكومة العراقية السابقين لاجراء مشاورات رسمية مع الحكومة المصرية حول ما جاء في بيان النحاس باشا لاتخاذ الخطوات العملية التي من شأنها اخراج فكرته الى حيز التنفيذ . واتفق الطرفان ، مصر والمراق ، على توجيه الدعوة الى الحكومات العربية كي ترسل ممثلين عنها للمشاركة في هذه المشاورات في مؤتمر تحضيري ، يعقد لهذا الغرض في مدينة الاسكندرية . وقد رؤى الاقتصار يومئذ على الدول العربية المستقلة وكان عددها خمسة وهي : سورية والاردن والعراق ولبنان ومصر . وقد لبثت هذه الدول الخمس دعوة الحكومة المصرية لحضور هذا المؤتمر التحضيري وفي جملتها الاردن نفسه ، الذي ارسل موافقته في كتاب حمله الى النحاس باشا نوري السعيد باشا ، جاء فيه : حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، رئيس الوزارة المصرية الافخم كتابي هذا الى مقامكم الرفيع مع حضرة صاحب الفخامة نوري باشا السعيد ، وقد زارنا بعمان وسيزور مصر ليري رفعتكم في القضية العربية التي قد استرعى افكارنا عنها علاوة على ما يعلم فخامتة من المبدأ القديم الذي سار عليه بيتنا في القضية العربية . واثنا لشكر لرفعتكم على ميلكم للاخذ باليد والعمل على التعاون الاخوي الواجب علينا جميعا في افطارنا المحبوبة ، واثنا حين تكتب كتابنا هذا ، نتمنى لرفعتكم الصحة والعافية والتوفيق في جميع الاعمال . »

مؤتمر الاسكندرية التحضيري

استمر انعقاد المؤتمر الذي دعاه اليه النحاس باشا في مدينة الاسكندرية طوال المدة الواقعة ما بين 25 ايلول و 7 تشرين الاول من سنة 1943 . وفي نهايتها اصدر المؤتمر بياناً رسمياً ، عرف فيما بعد باسم « بروتوكول الاسكندرية » ، وجاء في مقدمة هذا البيان :

« البنا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء ، وحرصاً على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ، وصالح احوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق امانها وامالتها ، واستجابة للرأي العربي العام ، في جميع الاقطار العربية قد اجتمعوا (اي المؤتمر) بالاسكندرية بين يوم الاثنين 8 شوال سنة 1963 الموافق 25 سبتمبر 1943 ويوم السبت 20 شوال سنة 1363 الموافق 7 اكتوبر سنة 1943 في هيئة لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام وتم الاتفاق بينهم على ما يأتي :

اولاً : تؤلف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام اليها ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى «مجلس جامعة الدول العربية» تمثل فيه الدول المشتركة في «الجامعة» على قدم المساواة وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات وعقد الاجتماعات الدورية لتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً لتعاون فيها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء ، بالوسائل الممكنة والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها . وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها ، فيما عدا الاحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من اعضاء الجامعة ويلجأ فيها الطرفان الى المجلس لفصل هذا الخلاف ، ففي هذه الاحوال ، تكون قرارات « مجلس الجامعة » نافذة وملزمة ، ولا يجوز على كل حال الاتجاه الى القوة لفصل المنازعات بين دولتين من دول الجامعة ، ولكل دولة ان تعقد مع دولة اخرى من دول الجامعة او غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الاحكام او روحها . ولا يجوز في اية حال اتباع سياسة خارجية تفسر بسياسة جامعة الدول العربية او اية دولة منها . ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يفضي منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين اية دولة اخرى من دول الجامعة

او غيرها للتوفيق بينهما . وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من اعضاء اللجنة التحضيرية لامداد مشروع لنظام « مجلس الجامعة » ولبحث المسائل السياسية التي يمكن ابرام اتفاقات فيها بين الدول العربية . « وقد تضمن هذا البيان « البروتوكول » بالإضافة الى فقراته الاساسية قرارين خاصين ، احدهما عن لبنان والآخر عن فلسطين . ويمكن تلخيص المباديء العامة الواردة في هذا البروتوكول بما يلي :

« التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها وتدعيم هذه الروابط في المستقبل » . وجرى التوقيع النهائي عليه في ادارة جامعة فاروق الاول بالاسكندرية يوم السبت 20 شوال سنة 1363 الموافق 7 اكتوبر سنة 1944 والذين وقعوا عليه هم :

من مصر :

مصطفى النحاس ، رئيس الحكومة
احمد نجيب الهلالي ، وزير المعارف العمومية
محمد صبري ابو علم ، وزير العدل
محمد صلاح الدين ، وكيل وزارة الخارجية

من سورية :

سمد الله الجابري ، رئيس الحكومة .
جميل مردم ، وزير الخارجية .
نجيب الامنازي ، امين السر العام للجامعة الجمهورية

من الاردن :

توفيق ابو الهدى ، رئيس الحكومة
سليمان السكر ، سكرتير مالي وزارة الخارجية

من العراق :

حمدي الباجه جي ، رئيس الحكومة
نوري السعيد ، رئيس سابق للحكومة
ارشد العمري ، وزير الخارجية
تحسين العسكري ، وزير العراق المفوض بمصر .

من لبنان :

رياض الصلح ، رئيس الحكومة
سليم نقلا ، وزير الخارجية
موسى مبارك ، مدير غرفة رئيس الجمهورية

اجتماع القاهرة وقرار ميثاق الجامعة

ولما كان اجتماع الاسكندرية عبارة عن مؤتمر تحضيرى، والبيان الذى انبثق عنه عبارة عن بروتوكول اعدادى، فان الحكومات العربية التى شاركت فى هذا الاجتماع ووقعت البروتوكول، كلفت من بينها لجنة فرعية لصياغة مشروع نهائي فى تنظيم المبادئ التى تقوم عليها جامعة الدول العربية وهيكلها الاداري. وقد قامت هذه اللجنة بما عهد اليها وقدمت هذا المشروع بشقيه السياسى والاداري فى غضون مدة قليلة لم تتجاوز الاسابيع الثلاثة، وفى 22 اذار سنة 1945، انعقد مؤتمر عربي عام اشترك فيه مندوبون رسميون عن الدول التى سبق لها ان وقعت على بروتوكول الاسكندرية من قبل، وقد انضم الى المجتمعين فى هذا المؤتمر مندوبون عن المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية، بعد جهود شخصية بذلها عبد الرحمن عزام باشا لدى المرحوم الملك عبد العزيز وال سعود الذى لم يكن فى ذلك الوقت على علاقة طيبة مع مصر والعراق لاسباب تاريخية معروفة.

وبعد ان ناقش المؤتمر فى القاهرة المواد التى عرضت عليهم، ادخلوا عليها بعض التعديلات التى راوها ضرورية لنجاح المؤسسة القومية التى يريدون تأسيسها ثم ذبلوا ما اتفقوا عليه بتوقيعهم. وكان ذلك فى قصر الزعفران بالقاهرة يوم الخميس 8 ربيع الثانى سنة 1364 الموافق 22 اذار سنة 1945. وكانت الساعة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم، بعد ان افوا كلمة «بروتوكول الاسكندرية» ووضعوا مكانها عنوانا آخر وهو «ميثاق جامعة الدول العربية». والذين وقعوا هذا الميثاق نيابة عن دولهم هم السادة:

عن سورية:

فارس الخوري، رئيس الحكومة
جميل مردم، وزير الخارجية

عن الاردن:

سمير الرفاعي، رئيس الحكومة
سميد المفتي، وزير الداخلية
سليمان النابلسي، نائب سر الحكومة

عن العراق:

ارشد المصري، وزير الخارجية

علي جودت الايوبي، وزير العراق المفوض
بواشنطن

نحسين العسكري، وزير العراق المفوض
بمصر.

عن المملكة السعودية:

الشيخ يوسف ياسين، نائب وزير الخارجية
خير الدين الزركلي، مستشار المفوضية
السعودية بمصر

عن لبنان:

عبد الحميد كرامي، رئيس الحكومة
يوسف سالم، وزير لبنان المفوض بمصر

عن مصر:

محمود فهمي النقراشي، رئيس الحكومة
محمد حسين هيكل، رئيس مجلس الشيوخ
عبد الحميد بدوي، وزير الخارجية
مكرم عبيد، وزير المالية
عبد الرزاق السنهوري، وزير المعارف
العمومية

عبد الرحمن عزام، الوزير المفوض بوزارة
الخارجية

اما اليمن فقد ارسلت الى صنعاء نسخة الميثاق
حيث وقعها مندوب المملكة المتوكلية اليمنية وبذلك
تكون جميع الدول التى اشتركت فى مؤتمر القاهرة
قد وقعت ميثاق الجامعة بلا استثناء.

يوم 22 اذار سنة 1945 هو ميلاد جامعة
الدول العربية رسميا

تنص المادة العشرون من الميثاق، وهي اآخر
مادة فيه:

« يصدق على هذا الميثاق وملاحقه، وفقا للنظم
الاساسية المرمية فى كل من الدول المتعاقدة وتودع
وثائق التصديق لدى الامانة العامة. ويصبح
الميثاق نافذا قبل من صدق عليه بعد انتضاء خمسة
عشر يوما ومن تاريخ استلام الامين العام وثائق
التصديق من اربع دول.»

وقد نفذت الدول العربية المتعاقدة مضمون هذه
المادة خلال ايام متقاربة، واودعت حكومات هذه

الدول وثائق التصديق على الميثاق حسب الترتيب التالي :

المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 10 نيسان 1945
المملكة المصرية بتاريخ 12 نيسان 1945
المملكة العربية السعودية بتاريخ 16 نيسان 1945
المملكة العراقية بتاريخ 25 نيسان 1945
الجمهورية اللبنانية بتاريخ 16 ايار 1945
المملكة المتوكلية اليمنية بتاريخ 19 ايار 1945
الجمهورية السورية بتاريخ 9 شباط 1946

وعلى هذا فانه ابتداء من يوم 11 ايار 1945 أصبح ميثاق جامعة الدول العربية نافذ المفعول بشكل رسمي ، غير ان الراى اتفق بالاتفاق على ان يكون يوم 22 آذار 1945 هو اليوم الرسمي لتأسيس الجامعة ، ذلك ان مندوبي الدول العربية المجتمعين فى القاهرة وقعوا بمجموعهم تقريرا الميثاق فى هذا اليوم .

ونظرا لاهمية هذا الحدث القومي فى تاريخ الامة العربية ، فقد قررت جميع الدول المشتركة فى الجامعة اعتبار هذا اليوم عيدا قوميا تعطّل فيه سائر الدوائر والمؤسسات العامة فى بلادها من كل عام .

خلاصة الميثاق

وميثاق جامعة الدول العربية يقع فى عشرين مادة اتفق عليها جميع الدين وقعوا عليه لتكون قاسما مشتركا ضمن الحدود التى تواضعوا على التزامها فيما بينهم ، سواء فى علاقاتهم بعضهم ببعض او فى علاقاتهم مع غيرهم من الدول الاجنبية .

وقد عبرت المادة الاولى من هذا الميثاق عن طبيعة الجامعة واهراضها ومبادئها اذ نصت انه :

«تتألف جامعة الدول العربية من الدول المستقلة الموقّعة على هذا الميثاق ، ولكل دولة عربية مستقلة الحق فى ان تنضم الى الجامعة ، فاذا رغبت فى الانضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الامانة العامة الدائمة للجامعة ، ويعرض على المجلس فى اول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب » .

كما نصت المادة الثانية على ان :

« الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا لتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر

بصفة عامة فى شؤون البلاد العربية ومصالحها .
كل ذلك من افراسها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها واحوالها فى الشؤون الآتية :

1 - الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملية وامور الزراعة والصناعة .

2 - شؤون المواصلات ، ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

3 - شؤون الثقافة

4 - شؤون الجنسية والجوازات والناشيرات وتنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين

5 - الشؤون الاجتماعية .

6 - الشؤون الصحية .

ملاحق الميثاق

ويعد ان عددت مواد الميثاق انواع النشاطات المختلفة التى تقوم بها الجامعة فان مندوبي الدول العربية الذين اشتركوا فى اعداد الميثاق بصيغته النهائية ، كانوا حريصين على تضمينه ملحقا خاصا بقضية فلسطين قالوا فيه :

« منذ نهاية الحرب العظمى الماضية سقطت عن البلاد العربية المسلخة من الدولة العثمانية ومنها فلسطين ولاية تلك الدولة ، واصبحت مستقلة بنفسها ، غير تابعة لاية دولة اخرى ، واعلنت معاهدة لوزان ان امرها لاصحاب الشأن فيها . واذا لم تكن قد مكنت من تولي امورها ، فان ميثاق العصبة (عصبة الامم) فى سنة 1919 لم يقرر النظام الذى وضعه لها الا على اساس الاعتراف باستقلالها . لوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية امر لا شك فيه ، كما انه لا شك فى استقلال البلاد العربية الاخرى . واذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لاسباب القاهرة ، فلا يسوغ ان يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى اعمال مجلس الجامعة ، ولذلك ترى الدول الموقّعة على ميثاق الجامعة العربية ، انه نظرا لظروف فلسطين الخاصة ، والى ان يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة امر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك فى اعماله » .

اختيار القاهرة مقرا للجامعة

اما بصدد المكان الذي يتخذ مقرا رئيسيا لاقامة امين هام للجامعة بصورة دائمة مع الدوائر الادارية التي تتبع له مباشرة ، فقد رأى ان يكون في مدينة القاهرة . وقد روعي في هذا الاختيار مكانة مصر في العالم العربي ، وهي المكانة التي تستمد قوتها ونفوذها من الامكانات الضخمة التي تتوفر لهذا القطر الكبير سواء بالنسبة لعدد سكانه او بالنسبة للظروف الممقنة التاريخية التي جعلت منه كيانا قوميا تكاملت له اسباب الرعاية الفكرية عن طريق ما فيه من المؤسسات العلمية الكثيرة ، الى جانب الرعاية الدينية عن طريق وجود الجامع الازهر الشريف في ارضه . وعلى هذا فقد نصت المادة العاشرة من ميثاق الجامعة :

« تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ولمجلس الجامعة على ان يجتمع في اي مكان آخر يعينه » .

النص على مصرية الامين العام للجامعة

وتبعا لاختيار مدينة القاهرة مقرا دائما للجامعة ، فان اعضاء مجلس الجامعة راوا ان يكون كذلك منصب الامين العام لهذه المؤسسة وقفا على واحد من المصريين ، لا ينافيهم في ذلك غيرهم من الشعوب العربية . وقد اكد المجلس ذلك بالنص عليه في الملحق الذي اضافوه في آخر الميثاق وهو يقضي باسناد هذا المنصب الخطير الى عبد الرحمن عزام باشا نظرا لخبرته في الشؤون العربية وسابقته في خدمة العروبة في مختلف اقطارها وامصارها .

الفوارق الملحوظة بين بروتوكول الاسكندرية وميثاق القاهرة

وما دنا قد تحدثنا فيما سبق عن ميثاق الجامعة بمواده وملاحقه ، فاننا لا نرى باسا من ان نتناول بكلمة عابرة الظروف والملابسات التي جعلت من هذا الميثاق يختلف في بعض مواد الرئيسية وملاحقه الاضافية من البروتوكول الذي أصدره المؤتمر التحضيري في الاسكندرية عندما اجتمع في هذه المدينة بدفوة من مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية .

ولقد كان اختيار الشخصية العربية الفلسطينية موضوعا شائكا بالنسبة لافضاء الجامعة ، وذلك بسبب الاوضاع الصعبة التي كانت تعانيها فلسطين تحت وطأة الانتداب الانجليزي وهموم الخطر اليهودي الذي يهددها بالزوال من خريطة العالم العربي ، وكذلك بسبب غياب زعيمها سماحة السيد محمد امين الحسيني وصحبه من قادة النضال الفلسطيني ، في المعتقلات والمنافي السحيقة .

غير ان مجلس الجامعة رأى الخروج من هذا المأزق الحرج بتبني اقتراح قدمه السيد محمد صلاح الدين باشا . وهذا الاقتراح يقضي بتعيين السيد موسى العلمي ممثلا عن فلسطين في ذلك المجلس ، وكان الذي وجه نظر صلاح الدين باشا الى هذا الشخص الاستاذ محمد علي الطاهر المجاهد العربي المعروف . والسيد موسى العلمي الذي كان حينئذ مقيما بمصر هو من رجال فلسطين المثقفين الذين يتمتعون بسمعة مرموقة واسم طيب ، وكان يشغل في بلده فلسطين ايام الانتداب البريطاني وظيفة مساعد النائب العام .

موضوع الدول العربية غير المستقلة

وكذلك فان ميثاق جامعة الدول العربية لم يشأ ان يحصر اهتمامه بالدول العربية المستقلة ، بل انه تضمن الى جانب الملحق الخامس بفلسطين ، ملحقا دأخر خاصا بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة بسبب وقومها تحت السيطرة الاجنبية كي لا تحرم هذه الدول وما هو في حكمها من المساهمة في نشاطات الجامعة داخل لجانها المتعددة . وقد جاء في الميثاق في هذا الصدد انه : « نظرا لان الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤوننا يعود خيرها والرها على العالم العربي كله ، ولان امانى البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي ان يراها وان يعمل على تحقيقها فان الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعينها بوجه خاص ان توصي مجلس الجامعة عند النظر في اشراك تلك البلاد في اللجان المشار اليها في الميثاق ، بان يذهب في التعاون معها الى ابعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك بان لا يدخر جهدا لتعرف حاجاتها وتفهم امانيتها وآمالها ، وبان يعمل بعد ذلك على صلاح احوالها وتأمين مستقبلها بكل ما نهيه الوسائل السياسية من اسباب » .

وتشير في نفوسهم الشك والريبة بكل ما هو عربي أو يتصل بالمروبة من قريب أو بعيد . . .

يبد أن المؤتمر التحضيري الذي تحول في القاهرة الى مجلس جامعة الدول العربية رأى الغفال هذا القرار في ميثاقه كي لا يكون في هذا الميثاق نتوءات نفسية أو ثغرات قومية ، توحى بالفرقة بين دولة عربية واخرى . واكتفى اعضاء المؤتمر بتأكيد المبادئ العامة التي تشمل الدول العربية المستقلة جميعها ، على سوية واحدة من الاعتبارات الوطنية.

فلسطين وبروتوكول الاسكندرية

اما بالنسبة الى فلسطين فان بروتوكول الاسكندرية كان قد خصصها في فقرته الخامسة بقرار مستقل جاء فيه :

1 - ترى اللجنة ان فلسطين وكن مهم من اركان البلاد العربية وان حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير اضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي ، كما ترى اللجنة ان التعهدات التي اربطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الاراضي العربية والوصول الى استقلال فلسطين هي من الحقوق الثابتة التي تكون المبادرة الى تنفيذها خطرة نحو الهدف المطلوب نحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار . وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق امانهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة . وتصرح اللجنة بأنها ليست اقل تالما من احد لما اصاب اليهود في اوروبا من الويلات والالام على يد بعض الدول الاوربية الديكتاتورية ، ولكن يجب ان لا يخلط بين مسألة اليهود باوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف اديانهم ومذاهبهم .

2 - يحال الاقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في « صندوق الامة العربية » لانتقاد اراضي العرب في فلسطين الى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لبحثه من جميع وجوهه وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقبل .

وعندما اجتمعت هذه اللجنة التحضيرية في قصر الزعفران بالقاهرة واصدرت بيانها « ميثاق جامعة الدول العربية » يوم 22 آذار 1945 ، جاء نص الملحق الخاص بفلسطين مخالفا جملة وتفصيلا للقرار الذي

ويمكن القول ان ابرز مواطن الاختلاف بين الميثاق وبين البروتوكول ، تكاد تنحصر في موضوعي لبنان وفلسطين .

ملحق لبنان في البروتوكول

تضمنت الفقرة الرابعة من بروتوكول الاسكندرية قرارا خاصا بلبنان هذا نصها :

« تؤيد الدول العربية المثلة في اللجنة التحضيرية مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده العاصرة ، وهو ما سبق لحكومات هذه الدول ان اعترفت به بعد ان انتهج سياسة استقلالية اعلمتها حكومتها ببيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني بالاجماع في 7 اكتوبر 1943 » .

اما الميثاق فقد خلا خلا تاما من الاشارة الى لبنان ، فلم يذكر هذا القطر فيه لا نصريحا ولا تلميحاً ، وليس من شك في ان تخصيص لبنان بمثل هذا القرار المستقل من قبل المؤتمرين بالاسكندرية كان بايحاء من المرحوم رياض بك الصلح الذي كان يتمتع باحترام جميع الزعماء العرب في داخل المؤتمر وخارجه ، ولعل المرحوم رياض بك اراد من وراء ذلك تطمين بعض الفئات اللبنانية الانعزالية الى احترام الدول العربية المؤسسة للجامعة لكيان لبنان بصورة رسمية ونهائية ، هذا الكيان الذي لم يكن حتى ذلك الحين يحظى لدى هذه الدول بالقبول والتأييد بسبب ما كان يحيط بنشونه سنة 1920 من اعتبارات سياسية تتناقض مع الاماني الوطنية منذ العرب في ذلك الحين . فلقد اراد المرحوم رياض بك الافادة من المكانة السامية التي كان يحتلها في الاوساط العربية لدعم موقفه الشعبي في نفس لبنان عن طريق بادرت هذه ، وبذلك يعيب مصغورين بحجر واحد ، كما يقول المثل السائر ، اثبات وجوده عربيا من جهة وتأكيد ولأنه الصادق للبنان في حدوده التي خطتها الانتداب الفرنسي لدى بعض مواطنيه من جهة ثانية .

ومما ساعد رئيس الحكومة اللبنانية يومئذ على تمرير قراره في صلب النص الرسمي لبروتوكول الاسكندرية ان هذا القرار وجد هوى واستجابة في نفوس زملائه المؤتمرين الذين راوا الفرصة سانحة امامهم لحل « العائنة العربية » التي كانت تنهش اعصاب فريق من اهل « متصرفية جبل لبنان » القديمة ،

تضمنه البروتوكول بهذا الصدد ، اذ روعي في نص الميثاق من فلسطين ، ان يدور في الصوميات الغامضة التي لا تلزم اعضاء الجامعة بأية مبادرة محددة من اجل انقاذ فلسطين من الاخطار الاستعمارية والصهيونية التي كانت تهدد كيانها بالزوال والتي ازالته بعد ذلك بالفعل .

وقد اثار هذا الموضوع في قرار فلسطين بالميثاق يومئذ تساؤلات كثيرة رددتها الصحف على السنة بعض القادة والزعماء الوطنيين . على ان هذه التساؤلات بقيت دون اى جواب من قبل المسؤولين العرب ، والتعليق الوحيد الذي صدر في حينها حول هذا الموضوع هو ما نسب الى الامين العام السيد عبد الرحمن عزام باشا من « الخواجات عاوزين كده » .

وطبيعي ان هذا الجواب المنسوب الى عزام باشا ابقى علامة الاستفهام عاتقة حيث هي في اذهان المتسائلين لان عبارة « الخواجات عاوزين كده » لم تحمل اليهم الجواب الذي كانوا يتوقعونه . وكل ما حصل هو ان الظنون اتجهت الى ان المقصود « بالخواجات » هم الإنكيز ، الامر الذي جعل الناس غير مطمئنين الى جدية الكلام الوارد في الميثاق بصدد قضية فلسطين والذي يؤسف له ان الايام قد كشفت فعلا فيما بعد ان سوء ظن الناس كان في محله !

الصفة القانونية والوضع الدولي لجامعة الدول العربية

بعد ان قدمنا جامعة الدول العربية في اطارها القومي العام واغراضها الوطنية المختلفة ، فانه يجدر بنا ان نقدم هذه المؤسسة الهامة من خلال مفهومها القانوني سواء في علاقاتها الرسمية باعضائها من الدول العربية او فيما كانت تقوم به من طريق امينها العام من اتصالات مع حكومات الدول الاجنبية والمؤسسات العالمية كهيئة الامم المتحدة واللجان المنفردة عنها .

والملاحظ ، ان الذين وضعوا ميثاق الجامعة بما فيه من مواد او ملاحق او تنظيمات لم يحاولوا تحديد وضعها القانوني لا عربيا ولا دوليا ، وذلك على الرغم من ان البحث في هذا الوضع اثير اكثر من مرة واستقطب اهتمام الدول الاعضاء واستدرجهم الى كثير من الحوار والمناقشات الجدلية التي تميزت بالحدة والعنف . الا ان الاعضاء كانوا يدورون دائما حول الحمى دون ان يرتفعوا في صميمه ، او ينتهوا منه الى راي حاسم يجمع

عليه كافة الفرقاء الممنيين . واخيرا تركوا البحث في هذا الموضوع تاركين للزمن مهمة البت في الوصف القانوني لمؤسستهم لتفادي الحرج والانقسام والفشل فيما اخذوا انفسهم به لا سيما بعدما سمعوا زميلهم الاستاذ هنري فرعون ، وزير خارجية لبنان يعلن قائلا : « عندما نمطي كيانا قانونيا للجامعة تصبح لها الشخصية الدولية ، ونفس البروتوكول لا ينص على ذلك ، فاذا اردتم موافقتنا فلنتترك هذه المسألة » .

وهكذا يمكن القول بان شخصية جامعة الدول العربية من الناحية القانونية بقيت غير واضحة ولا محددة المعالم ، مما حمل اهل الدراية في الفقه السياسي والتشريع الدولي على ان يعتبروها مجرد مؤتمر دائم للدول العربية يرمي الى القيام بمهام خاصة ومحددة ، وعلى انه « ليس لهذه الجامعة شخصية كاملة في السيادة والاستقلال سواء في الداخل او في الخارج » . وهذا هو الرأى الذي تشبث باعتماده مندوب لبنان الاستاذ هنري فرعون وعلق بقاء حكومته في الجامعة على اساسه .

الجامعة العربية وعلاقتها الدولية والعالمية

هذا فيما يتصل بالشخصية القانونية للجامعة في المحيط العربي البحث . اما فيما يتصل بصفتها القانونية في المحيط الدولي والعالمي ، فان اوار الجدل حول هذا الموضوع لم يكن اقل احتداما عنه في صدد الموضوع السابق . ذلك ان بعض الحكومات العربية وفي طليعتها لبنان كانت تصر دائما على ان تنفي عن الجامعة الصفة القانونية التي تخولها حق التكلم باسمها في المحافل الدولية كهيئة الامم المتحدة ، او من طريق المراسلات الرسمية مع الدول الاجنبية الاخرى . وكانت معارضة هذه الحكومات قائمة على ان القول باعتبار الجامعة العربية هيئة اقليمية يتعارض ومبدأ السيادة القومية لكل دولة من دولها على حدة .

وهنا لا بد من القول بان الحكومة اللبنانية كان لها يومئذ النصيب الاوفر في معارضة الصفة القانونية الدولية للجامعة ، وعندما كان عبد الرحمن عزام باشا يقوم في امريكا بجولة دعائية لصالح القضية المصرية اثناء نظرها في مجلس الامن التابع لهيئة الامم المتحدة ، نقلت جريدة المصري من لسان الاستاذ هنري فرعون قوله :

حدود الميثاق صادرا من الجامعة بوصفها هيئة اقليمية قائمة بذاتها .

وبالفعل فان حكومات الدول العربية عملت على التو بهذه التوصية التي سرعان ما لقيت استجابة رسمية من بعض الدول الاجنبية ، فاعلنت الحكومة البريطانية على لسان وزير خارجيتها في ذلك الحين : « ان الحكومة البريطانية ستعترف رسميا بالمخابرات الخاصة بالموضوعات السياسية والتي توجه من قبل جامعة الدول العربية ، وسيوجه الرد عنها الى الامين العام للجامعة ، بنفس الطريق الذي اتبع في ارسال الخطاب المجاب عليه » . وضمن البيان بان هذا الكتاب الرسمي من طرف الوزارة البريطانية يعني اعتراف هذه الحكومة بكيان الجامعة وصفتها القانونية . حتى ان الحكومة الاسبانية لم تكتف بالاعتراف الشكلي بالصفة الدولية لجامعة الدول العربية، بل انها تجاوزت ذلك الى مدى ابعد ، وتقدمت الى مجلس الجامعة عبر مذكرة رسمية تلتزم فيها معاونتها في محيط السياسة الدولية وتأييدها في مواقفها السياسية عندما تدعو الحاجة الى ذلك .

اعتراف هيئة الامم المتحدة بالكيان الدولي للجامعة

هذا ، ولم يقف الاعتراف بالشخصية القانونية لجامعة الدول العربية عند حدود الحكومات الاجنبية وحسب ، بل ان هيئة الامم المتحدة نفسها ، قد اعترفت هي الاخرى بهذه الشخصية وذلك عندما اقرت جميعتها العمومية اقتراحا قدم اليها بدعوة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى النظر في انشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط واعترفت فيه « بان تعاون اللجنة مع الهيئات الاقليمية في الشرق الاوسط كالجامعة العربية » من شأنه ان ييسر للجنة مهمتها »

وعلى الرغم من ان قرار هيئة الامم المتحدة الذي اصدرته جميعتها العمومية ، فسر يومها بأنه نوع من الاعتراف « الواقعي » بالجامعة ، الا انه على أي حال يعتبر اعترافا ضمنيًا بالشخصية الدولية لهذه المؤسسة الاقليمية . وقد ذكر عبد الرحمن هزام باشا في حديث نشرته له جريدة « الحياة » البيروتية في عددها الصادر يوم 23 آذار 1969 ان الجمعية العمومية للامم المتحدة اتخذت سنة 1950 قرارا بقبول الجامعة كمنظمة اقليمية تخدم اهداف الامم المتحدة في الشرق الاوسط .

« بما انه ليست للجامعة اية شخصية قضائية (لعله يريد قانونية لانه لا يحسن العربية السليمة) فان امينها العام لا يخرج من كونه موظفا كبيرا اداريا . ومن الواضح انه ليست له اية صفة لبذل مثل هذا المسمى على حساب الجامعة . وتعتبر هذه الجامعة بمثابة مؤتمر دائم للدول العربية ، وان الدول العربية تعرب من آرائها بواسطة حكوماتها ووزرائها المفوضين » .

على انه مما يثير الدهشة والاستغراب ان موقف لبنان من هذه المسألة كان يناقض بعضه بعضا حتى في نفس الحكومة الواحدة ، اذ بينما كان راي وزير خارجية لبنان كما بينا آنفا . فان رئيس الحكومة اللبنانية المرحوم عبد الحميد كرامي في ذلك الوقت ، نجده منذ نظر قضية جلاء القوات الفرنسية من سورية ولبنان بصر ، وفي مجلس الجامعة بالذات بان : « لبنان يتمسك بتمثيل الجامعة في كل مؤتمر يعقد بين الدول الكبرى لعلاج هذا الامر »

اما مندوب سورية المرحوم سعد الله بك الجابري فقد ذهب في الاعتماد على قانونية الوجود الدولي للجامعة الى ابعد مدى حين قال : « ان سورية تؤثر ان لا تمثل هي ويمثل مجلس الجامعة » .

وبالفعل فان المجلس قد اصدر يوم 5 يونيو 1945 بناء لطلب مندوبي سورية ولبنان قرارا متضمنا هذا التمسك بتمثيل الجامعة وتفضيله على تمثيل الدولتين صاحبتى الشأن المباشر ، وكان هذا القرار باجماع آراء الدول الممثلة في المجلس، وهو اعتراف اكيد وصريح بالصفة القانونية الدولية للجامعة .

والواقع ان جامعة الدول العربية كانت تعتبر نفسها ذات شخصية دولية غير مشكوك في قانونيتها . وقد كان امينها العام عبد الرحمن هزام باشا يمارس نشاطه ويقيم اتصالاته وعلاقاته مع الحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية من خلال هذا الاعتبار . وعندما بحث مجلس الجامعة في اجتماعه العادي الخامس قضيتي ليبيا وفلسطين مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، فان هاتين الدولتين تخاطبتا رسميا ومباشرة مع جامعة الدول العربية في موضوع هذين البلدين .

على انه في 13 حزيران 1946 حسم الجدل حول هذا الموضوع ، اذ اصدر مجلس الجامعة المنعقد في بلودان قرارا يوصي فيه الدول العربية بان تطالب الحكومة البريطانية بالاعتراف بجامعة الدول العربية صراحة ، وان تعتبر ما يوجهه اليها الامين العام ، ضمن

اقتطارها ، بل انها تجاوزت في نضالها الدبلوماسي هذا النطاق القومي فاصدرت قرارا بتوصية الدول الاعضاء بهيئة الامم المتحدة بالاعتراف بالجمهورية الاندونيسية عندما حصلت هذه البلاد على استقلالها وتخلصت من الاستعمار الهولندي . وهكذا ...

الجامعة توصي بانشاء جيش موحد للدفاع عن البلاد العربية

عندما تعرض مجلس الجامعة لبحث الاعتماد الفرنسي على سورية ولبنان 1945 ، اقترح المرحوم توفيق السويدي ترويد هذين البلدين بجيش عربي مشترك لمساندتهما في الدفاع عن كيانهما الوطني ، وقد علق عبد الرحمن عزام باشا يومئذ على هذا الاقتراح بالتعبير وقال : « ان هدف الجامعة العربية هو ان تكون في المستقبل مسؤولة عن الامن داخل نطاق دول الجامعة وتستمد هذه السلطة من نفسها ومن شعوبها . وقد يقرها مجلس الامن الدولي على ذلك ، وسياتي اليوم الذي يكون فيه للدول العربية قوة دولية كافية لتأمين الامن في نفس هذه الساحة .. مستندة الى مجلس الامن نفسه ا » .

محكمة عدل عربية تابعة للجامعة

وقبل ان ناتي على ختام هذا الحديث فانه لا بد لنا من الإشارة الى ان المرحوم رياض بك الصلح سعى سعيا حثيثا لاجل انشاء « محكمة عدل عربية » في صلب تنظيمات الجامعة العربية ، تكون مهمتها النظر من الناحية القضائية في النزاعات التي يمكن ان تقوم بين الدول الاعضاء في هذه الجامعة ، وذلك من اجل تحديد الحالة القانونية للدول المتنازعة . على نحو ما هو متبع في محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا ، غير ان هذه الفكرة الجليلة لم يكتب لها الخروج الى حيز التنفيذ وطوي البحث فيها بعد اغتيال المرحوم رياض بك في سنة 1951 .

وايا ما كان ، فان جامعة الدول العربية ما لبثت ان اصبحت عربيا ودوليا ذات شخصية قانونية قائمة ببلاتها رغم ان المندوب اللبناني اصر على اعتبارها بمثابة مؤتمر يجمع الحكومات العربية للتشاور فيما بينها في درس القضايا الخاصة بالعرب مما يعرض عليه .

الجامعة تتصرف على انها هيئة قومية افريقية

وان الجامعة ، قد تصرفت فعلا على انها هيئة سياسية افريقية ، من ذلك انها تقدمت الى مجالس الوزراء بالدول العظمى عبر مذكرات متعددة تبين فيها وجهة نظرها في مصير ليبيا وتطلب الاشتراك بهذه الصفة في اى لجنة تحقيق يمكن ان ترسل اليها لتعرف رغبات سكانها في تقرير مصيرهم . وطالب الحكومة البريطانية باتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف هجرة الايطاليين غير المشروعة الى البلاد الليبية .

وبعثت بمذكرتين الى الجمهورية الفرنسية ، احدهما بشأن تحرير المرحوم محمد المنصف باي تونس الذي كان اسيرا في فرنسا واعادته الى عرشه الذي اغتصب منه بغير حق ، والاخرى بشأن اطلاق سراح المرحوم الامير محمد عبد الكريم الخطابي زعيم ثورة الريف بمراكش الاسبانية . كما انها قامت بجهود خاصة في سبيل منع تنفيذ احكام الاعدام التي اصدرتها الحكومة الفرنسية بالجزائر بحق عدد من المجاهدين الجزائريين سنة 1945 . وكذلك ارسلت مذكرة اخرى الى فرنسا تطالبها فيها بتنفيذ التزاماتها كدولة تدير اقاليم لا تتمتع بالحكم الذاتي مما هو منصوص عليه في ميثاق هيئة الامم المتحدة . وايضا فان الجامعة قامت بالتوسط لدى الحكومة البريطانية لدعوة الهيئة العربية لفلسطين الى الاشتراك في مؤتمر لندن ، واتصلت بهيئة الامم المتحدة بشأن تحديد موعد اجتماع اللجنة المؤقتة للجنة الصحية للامم المتحدة مند انمقادها في جنيف بسويسرا .

بل ان الجامعة لم تكتف بالاتصالات المالمية التي قامت بها لصالح قضايا الشعوب العربية في مختلف